



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الإثنين 27 أكتوبر 2008 - السنة الخامسة عشرة - العدد (3912)

محتويات العدد

- تأكيد البعد الإنساني في السياسة الإماراتية
- لماذا تتعثر جهود مكافحة القرصنة في البحر الأحمر؟
- قيادة آسيا الاقتصاد العالمي احتمال غير وارد قريباً
- هل وصلت باكستان إلى حافة الإفلاس؟
- تزايد أهمية دور الدول الغنية بالطاقة
- تدبيرات سوريا جادة في الحديث عن السلام
- ماكين يهاجم سياسات بوش





تأكيد البعد الإنساني في السياسة الإماراتية

الأمر الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- بتقديم معونات عاجلة لإغاثة المتضررين من الفيضانات التي تعرضت لها منطقة حضرموت في الجمهورية اليمنية، خلال الفترة الماضية، هو تأكيد جديد للبعد الإنساني العميق في سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية، خاصة في العلاقة مع الدول العربية الشقيقة، وهو البعد الذي يعد ملمحاً أساسياً من ملامح هذه السياسة، وسمة أصيلة من سماتها، منذ نشأة دولة الوحدة عام ١٩٧١، حيث أرسى دعائمه المغفور له بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وتمضي القيادة الإماراتية الرشيدة على الطريق نفسه في تأكيد هذا البعد وتعميقه وتطويره على المستويات جميعها.

إن وقوف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب الجمهورية اليمنية في مواجهة الأضرار الناتجة عن الفيضانات، الذي قوبل بإشادة كبيرة من الفعاليات الإعلامية والسياسية اليمنية، هو ترجمة لتوجهها العام، الخاص بالوقوف مع الأشقاء العرب في مختلف أرجاء العالم العربي في مواجهة أي ظروف صعبة يمر بها، سواء كانت ناتجة عن كوارث وأزمات طبيعية، أو حروب ونزاعات مسلحة، والمؤشرات في هذا الشأن أكبر من أن يتم إحصائها أو الإلمام بجوانبها المختلفة، حيث تتحرك دولة الإمارات دائماً من خلال برامج لإزالة آثار الكوارث والأزمات على الأرض، والمساعدة على تخفيف المعاناة عن الشعوب التي تواجه ظروفاً صعبة، وفي كل الحالات فإن تحركاتها تحقق نجاحات واضحة، وتحظى بتقدير ورضا كبيرين. وإضافة إلى بعدها العربي العميق والأصيل، فإن سياسة دولة الإمارات الإنسانية لا تقتصر على هذا البعد فقط، وإنما لها بعدها الدولي الراسخ الذي ينسجم مع رؤية القيادة الإماراتية ذات المسحة الإنسانية العالمية التي تؤكد قيم الإخاء الإنساني، وتدعو دائماً إلى رفع المعاناة عن الإنسان بصرف النظر عن جنسه أو لونه أو عرقه أو دينه أو موطنه، وتعمل من أجل ذلك باستمرار وبكل الطرق الممكنة، كما تعطي أهمية كبيرة للتنمية الإنسانية، وتؤكد ضرورة تعميق قيم السلام العالمي وحل النزاعات، مهما كانت درجة حدتها، بالطرق السلمية على أساس أن الحروب، أياً كان مستواها أو نوعها، هي أكبر تهديد لحياة الإنسان وحقوقه.

هذه النزعة الإنسانية الراقية المترسخة في سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية، جعلتها عنواناً للخير والعطاء على المستويات العربية والإقليمية والدولية، ورمزاً للنجدة في أوقات الأزمات والكوارث، وجلبت للقيادة الإماراتية تقدير الشعوب في المنطقة العربية وخارجها وحبها، على أساس أنها قيادة تعمل دائماً من أجل الإنسان، ومن أجل التنمية والسلام في العالم، وأكسبت المواطن الإماراتي احتراماً وتقديراً كبيرين أينما حلّ خارج الإمارات، وأضافت إلى صورة الدولة على الساحتين الإقليمية والدولية، مزيداً من العلامات المضيئة.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. ممدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

جدي مدبولي

علاء جمعة

كريمة المهري

د. باسل بشير

د. الزين الجمري

موقع المنشرة على "الإنترنت"

(www.ecssr.ac.ae)

(ضمن موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)

لملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

لماذا تتعثر جهود مكافحة القرصنة في البحر الأحمر؟

برغم الجهود التي اتخذت، مؤخراً، لمواجهة أعمال القرصنة في البحر الأحمر من قبل بعض الدول بصورة منفردة أو في إطار جماعي، فإن القرصنة ما زالوا يواصلون هجماتهم على السفن التجارية وغيرها، الأمر الذي يندرج بأبعاد خطيرة تهدد واحدة من أهم طرق الملاحة البحرية في العالم. وقد تحركت بعض الدول لمواجهة مخاطر القرصنة في البحر الأحمر، من خلال إرسال سفن حربية تابعة لها لحماية تجارتها البحرية، كما فعلت روسيا والهند، إضافة إلى إرسال «الناوتو» ثلاث سفن حربية لحماية السفن التابعة للأمم المتحدة، وكان قد أعلن من قبل إرسال سبع سفن إلى «المحيط الهادئ» للغرض نفسه. وعلى الرغم من ذلك، فإن أعمال القرصنة لم تتوقف، بل امتدت إلى مناطق مجاورة حيث هاجم القرصنة في نيجيريا سفينتي نفط قبالة دلتا النيجر، واحتجزوا لفترة وجيزة مجموعة من عمال النفط منهم سبعة فرنسيين، وهو ما يطرح تساؤلات واسعة حول أسباب تعثر جهود مكافحة القرصنة في البحر الأحمر.

ثمة أسباب متعددة تقف حائلاً دون القضاء على خطر القرصنة: أولها، غياب التنسيق الدولي والإقليمي الفعال، فبرغم أن هجمات القرصنة مستمرة منذ فترة طويلة، فإن التحرك الدولي للحد من مخاطر القرصنة، الذي يتم في إطار المجموعة الغربية بعيداً عن التنسيق مع الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، تحت ستار حماية تجارة الدول التي تتعرض سفنها لهجمات القرصنة، وبرامج المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، أثار مخاوف بعض الدول العربية، من تدويل البحر الأحمر عبر زيادة الوجود العسكري الأجنبي، واستخدامه لخدمة مصالح أجنبية وإسرائيلية تحت غطاء مكافحة القرصنة. الأمر الذي دفع الدول العربية والإقليمية إلى اتخاذ خطوة موازية للتحرك الغربي، حيث تمت الدعوة إلى اجتماع إقليمي يعقد في العاصمة اليمنية (صنعا) خلال الفترة من ٢٧-٣٠ أكتوبر الجاري، بمشاركة عشرين دولة عربية وإفريقية، ويتوقع أن يتم طرح اقتراحات متعددة منها أن يكون اليمن مركزاً للتنسيق والاتصال، وتقديم التقارير وتدقيق المعلومات.

أما السبب الثاني فإنه ينصرف إلى التكتيكات التي يتبعها القرصنة في هجماتهم على السفن التجارية وغيرها، حيث يعتمدون على الهجوم الخاطف عبر زوارق سريعة تنطلق من سفينة رئيسية، ويستولون على السفينة المستهدفة عبر التهديد بالأسلحة الرشاشة والقنابل اليدوية، إلى جانب استخدامهم هواتف تعمل عبر الاتصال بالأقمار الصناعية، ويسبق ذلك كله تحديد موقع الهدف من خلال ما يمتلكونه من أنظمة اتصالات متطورة. ويشير بعض المراقبين إلى أن القرصنة تدرّ أرباحاً طائلة على القائمين عليها، فقد حصلوا على ما يقدر بنحو ٣٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨، ما وفر لهم إمكانات مالية هائلة.

٣

* أهم الأحداث



* الإمارات اليوم

٤

التحرك الجاد لمواجهة خطر التدخين



* تقارير وتحليلات

خبراء: قيادة آسيا الاقتصاد العالمي احتمال غير وارد في

٥

المستقبل القريب

٦

أفغانستان: الوضع المتدهور يتطلب العمل باستراتيجية جديدة ...

٧

هل وصلت باكستان إلى حافة الإنفلاس؟

٨

تزايد أهمية دور الدول الغنية بالطاقة في النظام العالمي الجديد ...

٩

زيارة وزير الخارجية السوري لبريطانيا.. هل تكرر الانفتاح

٩

الأوروبي على سوريا؟

١٠

محللون: الولايات المتحدة باتت أقل قدرة على الإقناع وتواجه

١٠

أعداء أكثر قوة

١١

هل يندرج تهجير المسيحيين ضمن الصراعات السياسية في

١١

العراق؟



* أخبار الساعة حول العالم

عمّان

١٢

جدل سنوي حول معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية

١٢

الخراطوم

١٢

عودة العلاقات الدبلوماسية السودانية-التشادية

١٣

تل أبيب

١٣

تقديرات استخباراتية: سوريا جادة في الحديث عن السلام

١٣

«معاريف»: الأسد سيكمل مسيرة السادات



١٤

* متابعات اقتصادية



* الانتخابات الأمريكية:

١٥

ماكين يهاجم سياسات بوش ويحمله مسؤولية أي خسارة

١٥

للجمهوريين

١٥

«نيويورك تايمز» تدعم أوباما رئيساً لأمريكا





المرشح الديمقراطي يواصل تقدمه في استطلاعات الرأي ماكين يصارع من أجل اللحاق بأوباما

برغم تذيله استطلاعات الرأي، أصر المرشح الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأمريكية، جون ماكين، أمس، على أنه سيعود إلى الصدارة، وأنه سيلحق الهزيمة بغريمه الديمقراطي، باراك أوباما، على الرغم من الصراع الضاري الذي يخوضه من أجل تحقيق تقدم في ولايات تميل إلى الجمهوريين. وتظهر استطلاعات الرأي في الولايات الخمسين، خلال الأيام التسعة المتبقية حتى يوم الانتخابات أن أوباما إما قريب من، وإما معتل، أصوات المجمع الانتخابي الـ (٢٧٠). اللازمة للفوز.



إيران: «الحرس الثوري» يسلح «جيوش الحرية» في الشرق الأوسط

قال حسين حميداني، نائب قائد قوات «الحرس الثوري» الإيراني، أمس، إن إيران تسلح «جيوش الحرية» في الشرق الأوسط. وأضاف في موقع العلاقات العامة لـ «الحرس الثوري» على «الإنترنت»: أصبحت قواتنا المسلحة مكتملة ذاتياً وليس ذلك فحسب، بل إن جيوش الحرية في المنطقة تحصل على جزء من أسلحتها منا. ولم يكشف حمداني، عما يعنيه بـ «جيوش الحرية»، فيما ذكرت «وكالة الأنباء الفرنسية» أن إيران تعتبر الجماعات الفلسطينية إضافة إلى «حزب الله» اللبناني «جيوش الحرية».



ليفني تدعو إلى إجراء انتخابات مبكرة

اتجهت إسرائيل، أمس، نحو إجراء انتخابات مبكرة من المرجح أن تقضي على أي فرص باقية للتوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين العام الحالي، بعد أن تخلت وزيرة الخارجية الإسرائيلية، وزعيمة حزب «كاديما» الحاكم، تسيبي ليفني، عن جهود تشكيل حكومة. وقالت ليفني بعد لقاءها الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريز «أبلغت الرئيس بأنه في ظل الظروف الراهنة ينبغي أن تجري انتخابات دون إبطاء». وأضافت أن الشركاء السياسيين المحتملين قدموا «مطالب مستحيلة» خلال أسابيع من المفاوضات، سعى خلالها حزب «شاس» إلى زيادة في الإنفاق على الرعاية الاجتماعية.

مقتل ٨ في إنزال جوي أمريكي داخل الأراضي السورية

أعلنت سوريا أن مروحيات عسكرية أمريكية اخترقت منطقة حدودية قرب العراق، وقامت بعملية إنزال جوي، وهاجمت مبنى، ما أسفر عن سقوط (٨) من الضحايا. وتردد أن الهجوم الأمريكي استهدف موقعاً تديره خلايا مسلحة تعمل داخل العراق، حيث أشارت تقارير غير مؤكدة إلى أن المنطقة تستضيف معسكرات تدريب للأصوليين المسلحين، الذين يعتقد أنهم يستعدون للتسلل إلى العراق. وقال المتحدث باسم الجيش الأمريكي في العراق، السيرجنت بروك مورفي «إننا نحقق في الحادث وسنبلغكم بالمعلومات فور توافرها».



الرئيس الإيراني ينفي تقارير عن مرضه

قال الرئيس الإيراني، محمود أحمدني نجاد، إن صحته جيدة، نافيةً تقارير أشارت إلى أنه مريض وأن مستقبله السياسي قد يكون مهدداً. ولم يذكر أحمدني نجاد، الذي انتخب رئيساً عام ٢٠٠٥ ما إذا كان سيسعى إلى فترة ولاية ثانية في انتخابات الرئاسة المقررة في يونيو عام ٢٠٠٩، لكن يعتقد على نطاق واسع أنه سيخوضها. ولما سئل عن صحته في التلفزيون الرسمي قال «نحن بشر مثل كل الآخرين، ونصاب بنزلات البرد، لا، أنا لست مريضاً». وقال مسؤولون إيرانيون إن الرئيس نجاد يعاني إرهاقاً بسيطاً، في بيان علني نادر يهدف على ما يبدو إلى التصدي للشائعات في طهران بأن وضعه الصحي حرج.



نائب رئيس الاستخبارات المصرية يزور بيروت

قام نائب رئيس الاستخبارات المصرية، عمر قناوي، بزيارة مفاجئة إلى بيروت، في إطار تعزيز الوفاق بين اللبنانيين، كما نقلت عنه محطة تلفزيونية لبنانية. وتأتي زيارة المسؤول المصري عشية زيارة رئيس الوزراء اللبناني، فؤاد السنيورة، إلى القاهرة. ونقلت محطة «أخبار المستقبل» عن قناوي أن زيارته تأتي في إطار «السعي إلى تثبيت الوفاق بين اللبنانيين». وقد التقى قناوي، رئيس الجمهورية، ميشال سليمان، والرئيس السنيورة، ورئيس «حزب الكتائب»، أمين الجميل (غالبية مسيحية). ومن المقرر أن يتوجه السنيورة إلى القاهرة لحضور اجتماع اللجنة العليا اللبنانية-المصرية.



التحرّك الجاد لمواجهة خطر التدخين

بنفسه من ناحية، كما أن التدخين لا يتوقف ضرره على المدخن فقط، وإنما يمتدّ إلى غيره، فيما يعرف بالتدخين السلبي، وهو على درجة كبيرة من الخطورة كذلك. ولعلّ من الإجراءات المهمة التي لجأت إليها الإمارات، وبدأت في تطبيقها، حظر التدخين في الأماكن العامة، إضافة إلى التوجّه إلى رفع الجمارك على التبغ تدريجياً حتى تصل إلى (٢٠٠٪) من أجل رفع تكلفة التدخين، وبالتالي الإسهام في الحدّ منه. أهميّة هذه الخطوة الأخيرة تنبع من أن «منظمة الصحة العالمية» في تقريرها السابق الإشارة إليه، تعتبر أن زيادة الرسوم على السجائر هي «أكثر الوسائل فاعلية لخفض الاستهلاك، وتشجيع المدخنين على الإقلاع عن عاداتهم». إن التحرك الفاعل في مواجهة ظاهرة التدخين المتفاقمة، والتطبيق الصارم لكل إجراء من شأنه أن يحدّ منها أو يقلّل خسائرها، أمران مطلوبان بقوة من الأجهزة المعنية، لأن الضرر الناتج عن هذه الآفة كبير وخطر، حيث يتعلق بالعنصر البشري الذي يمثّل عماد التنمية وأساسها. وإذا كانت مواجهة التدخين ومساعدة المدمنين على الإقلاع عن إدمانهم تنطويان على تكلفة مادية، فإن هذه التكلفة في كل الحالات أقل بكثير من الخسارة الناتجة عن استمرار هذه الظاهرة في الاتساع والتفاقم.

الأرقام الخاصة بالتدخين في دولة الإمارات تحتاج إلى وقفة جادة بقدر ما يمثّله من خطر كبير على الصحة والتنمية في البلاد. آخر الأرقام في هذا الشأن تشير إلى أن الإمارات تقع في المركز الثاني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد قطر، من حيث نسبة المدخنين فيها، حيث وصلت هذه النسبة إلى (١٩٪) من إجمالي السكان. هذه النسبة تعني أن التدخين يمثّل مشكلة خطيرة في الإمارات تحتاج إلى جهد كبير لمواجهتها والحدّ منها، في ضوء عدد من الاعتبارات المهمة، أولها أن التدخين في الدولة لا ينحصر فقط بين الكبار، وإنما يمتدّ إلى الصغار أيضاً، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة التدخين بين الصغار قد وصلت إلى (٣٠٪) مقارنة بـ (١٨٪) بين الكبار، وهذا يمثّل خطراً كبيراً لأنه يتّصل بصحة النشء الذي سيتولّى قيادة مسيرة التنمية في المستقبل. الاعتبار الثاني هو أن الأرقام تشير إلى أن التدخين يعدّ مصدراً أساسياً من مصادر الوفاة، سواء في دولة الإمارات، أو على المستوى العالمي. في ضوء ذلك، فإن دولاً عديدة في العالم، ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة، قد لجأت إلى إجراءات وتدابير للحدّ من التدخين، وحصره في أضيّق نطاق ممكن، لأن الأمر هنا لا يتعلّق بحريّة شخصية، فالفرد ليس حراً في الإضرار

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

اليورو		الجنيه الإسترليني		الين الياباني		أسعار العملات مقابل الدولار
↓	١,٢٥٥١	↓	١,٥٧٢١	↓	٩٣,٧٩٠٠	
مزيج برنت دولار/ برميل		الغاز الطبيعي سنت/ م مكعب		نيسان		أسعار النفط الخام والغاز
↑	٠,٥٤	↓	٢١,٧٠٨	↑	٠,٧٥٦	
ناسداك		داو جونز		نيكاي		مؤشرات الأسهم العالمية
↓	١٥٥٢,٠٣	↓	٨٣٧٨,٩٥	↑	٧٧٥١,٣٤	

المؤشرات العامة

سوق أبوظبي المالي

المؤشر العام	(-) ٣,٧٧٪
الشركات المرتفعة	(٦) شركات
الشركات المنخفضة	(٣٠) شركة
الشركات الثابتة	شركة واحدة

سوق دبي المالي

المؤشر العام	(-) ٤,٧٤٪
الشركات المرتفعة	شركتان
الشركات المنخفضة	(٢٧) شركة
الشركات الثابتة	شركة واحدة



خبراء: قيادة آسيا للاقتصاد العالمي احتمال غير وارد في المستقبل القريب

الأزمة المالية الأخيرة، وانهيار الأسواق، وتدخّل الحكومات لإنقاذ النظام المصرفي في الولايات المتحدة وغيرها من الدول، عززت اعتقاد كثيرين أن قيادة الاقتصاد العالمي ستؤول مستقبلاً إلى آسيا، الصين على وجه التحديد، إلا أن سيطرة آسيا على الاقتصاد العالمي، بدلاً من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ليست احتمالاً وارداً في المستقبل القريب.

والصين أبرز مثال على هذا النموذج، فهي تستهلك نسبة صغيرة من إجمالي ناتجها المحلي، وتقل جملة استهلاكها عن استهلاك إيطاليا. وإذا أصاب الركود صادراتها، مثلما حدث مع ارتفاع عملتها مقابل الدولار، فإن نموها الاقتصادي سيصاب بالبطء، إذ تراجع نموها الاقتصادي بنسبة ٢٥،٠٪ خلال الشهور الـ ١٢ السابقة، وتشير التوقعات إلى احتمال تراجع نموها بنسبة كبيرة خلال الشهور الـ ١٢ المقبلة. يضاف إلى ما سبق، أن الاستثمار لن يرتفع بمستوى يساعد على سد الفجوة، فالصين تكثرت بها الموانئ والطرق السريعة ومصانع الصلب والأسمت والبتروكيماويات، لكنها تعمل بقدر قليل من طاقتها. أسواق الصين المالية طالها الانهيار أيضاً، وتراجعت أسعار العقارات، وتأثر أيضاً المركز الصناعي في منطقة نهر بيرل بالقرب من هونج كونج، وأغلق نحو النصف من جملة ٢٢٠٠ مصنع تعمل في مجال إنتاج الأحذية، ونحو الثلث من جملة ٣٦٠٠ مصنع من مصانع الدمي.

تراجع أيضاً طلب الصين على المواد الخام، وعلى الرغم من أن الحكومة الصينية أعلنت أن نظامها المصرفي محصن من مشكلات الغرب، فإن شركة «سي آي تي آسي سي» للاستثمار، أعلنت خسائر بقيمة مليار دولار. يعاني النظام المصرفي الصيني ديوناً تقدر بمليارات منحت بقرار من الحزب الحاكم لمؤسسات خاسرة لا تملك رأس مال كبيراً أصلاً.

تسجيل الصين نسب نمو اقتصادي بين ٧٪ و ٨٪ لن يعالج مشكلة الزيادة في نسبة البطالة. كما أن هناك نسبة متزايدة مما تصفها السلطات الصينية بـ«أحداث»، وهي أصلاً احتجاجات وسط السكان. وطبقاً لوزارة العمل الصينية، فإن البلاد في حاجة إلى توفير وظائف بدرجات نمو عالية إذا أرادت المحافظة على الاستقرار الاجتماعي.

جاء في مقال نشرته صحيفة «الأوزبرفر» البريطانية أن اعتقاد تحول قيادة الاقتصاد العالمي إلى قارة آسيا قريباً، بسبب الأزمة المالية وانهيار المصارف والفوضى التي ضربت المراكز المالية العالمية، أغفل عدداً من الحقائق، أولاً، ستظل النهضة الصناعية والاقتصادية لقارة آسيا معتمدة باستمرار على الغرب، فعلى سبيل المثال، ٦٦٪ تقريباً من صادرات الصين تنتجها أصلاً شركات أجنبية تعالج في الأساس واردات شبه مصنعة قبل تصديرها مرة أخرى إلى أوروبا والولايات المتحدة، أي أن الاقتصاد الصيني ليس اقتصاد ابتكار، وإنما اقتصاد يعتمد على تقليد التكنولوجيا الغربية. ليس ثمة شك في أن هناك مراكز صناعية مزدهرة في القارة الآسيوية، مثل كوريا الجنوبية، التي تحذو حذو اليابان في مجال الصناعة، وهناك أيضاً شركات ضخمة ومدن صناعية مزدهرة في الهند، التي يقل حجم تجارتها الخارجية عن إسبانيا، فضلاً عن مراكز اقتصاد صناعي متطور في كل من هونج كونج، وسنغافورة، وبنكوك، إلا أن الأمية وال فقر والتمييز الاجتماعي، خصوصاً بين الجنسين، لا تزال ظواهر مهيمنة في بعض مجتمعات هذه الدول بدرجات متفاوتة.

ساد اعتقاد آخر خلال السنوات السابقة أن القارة الآسيوية باتت قوية اقتصادياً على نحو مكثف من الاستقلال اقتصادياً عن الغرب، وأنها قادرة على الاستمرار في الإنفاق والإنتاج، وبالتالي يمكن أن تضمن جزئياً الاقتصاد العالمي، وتساعد على تخفيف آثار الركود الاقتصادي المرتقب، إلا أن اضطراب الأسواق المالية الآسيوية يقف دليلاً على هذا الاعتقاد الخاطئ، ويؤكد أن قارة آسيا ليست في وضع يمكنها من إنقاذ الاقتصاد الغربي.

قارة آسيا معروفة بالتصدير والادخار وقلة الاستهلاك،



أفغانستان: الوضع المتدهور يتطلب العمل باستراتيجية جديدة

كشف ديفيد ديفيز، عضو «مجلس العموم البريطاني»، عن «حزب المحافظين»، عقب زيارة له لأفغانستان عن فساد واسع في الحياة العامة، بات يهدد بنسف آمال «حلف شمال الأطلسي» (الناتو) في إقرار السلام، وبسط الأمن، وإعادة الإعمار، مؤكداً أن ثمة حاجة ماسة وعاجلة إلى استراتيجية جديدة تجاه أفغانستان.

الأسبوع. ويقول ديفيز، إن الحكومة الأفغانية تمارس المحاباة والمحسوبية على نطاق واسع في جوانب مثل تعيين المسؤولين، خصوصاً حكام المناطق والمحافظات ومديري الشرطة.

حركة «طالبان» من جانبها تعمل جاهدة على تحقيق أقصى استفادة من هذا الوضع. فقد أقامت نظام محاكم سريعاً وحاسماً وفعالاً. وبات بعض الأفغان الذين يعيشون في مناطق لا تسيطر عليها الحركة يتوجهون إلى مناطق تسيطر عليها الحركة، بغرض حسم قضية تتعلق بالملكية، أو حقوق الهجرة، أو أي مسألة جنائية أخرى. وتستدعي «طالبان» الطرفين للاستماع، ثم تجمع خلال بضعة أيام الأدلة التي يمكن أن تستخدمها في اتخاذ قرارها بشأن القضية ثم تصدر حكمها بعد ذلك. إلا أن أحكامها في بعض الأحيان تكون بشعة ووحشية، فقد حكمت محكمة تابعة لحركة «طالبان» بالإعدام شنقاً على امرأة مسنة لأنها تحدثت مع شخص أجنبي من العاملين في وكالات دعم التنمية. كما تحكم محاكم «طالبان» بقطع رأس كل من يعارضها أو يساعد قوات «الناتو». وتنفذ أحكام الإعدام في مراكز المدن التي يسيطرون عليها.

أكد ديفيز الحاجة العاجلة إلى اتباع استراتيجية جديدة في أفغانستان، يجري بموجبها تشكيل هيكل قيادة جديد مباشر مهمة التنسيق بين مختلف القوى، كما شدد على الحاجة إلى قوات عسكرية إضافية، وزيادة حجم الجيش الأفغاني إلى ضعف حجمه الحالي. ويعتقد أيضاً أن الأمر الأكثر أهمية هو توفير حياة أفضل للمواطنين الأفغان العاديين، والقضاء على الفساد والمحسوبية وإنهاء الحصانة التي يحتمي وراءها تجار المخدرات وزعماء الحرب والمسؤولون الفاسدون، وهذا، كما يقول ديفيز، يتطلب تقديم عدد من الشخصيات المتنفذة للمحاكم.

قال النائب ديفيز، في مقال نشرته صحيفة «الإنديبندنت» البريطانية، إن الوقت قد حان لمواجهة الحقائق في أفغانستان، وحث من تبعات الوضع المتدهور هناك، ومن احتمال مواجهة «كارثة»، على حد وصفه، إذا لم تنتهج الأطراف المعنية استراتيجية جديدة. وفي معرض تلخيصه للوضع، قال ديفيز: إن العنف بات يشمل، الآن، ثلثي أفغانستان تقريباً، وأشار أيضاً إلى أن المخدرات، الآن، هي المساهم الحقيقي في اقتصاد البلاد، وأن النشاط الإجرامي بات خارج نطاق سيطرة السلطات، ووصف الحكومة الأفغانية بالضعف والفساد وعدم الكفاءة. وقال أيضاً إن الأفغان بصورة عامة باتوا ينظرون إلى التحالف الدولي كمجموعة من الأجانب، تمثل دولاً سبق أن وعدت بمساعدة أفغانستان، لكنها لم توف بوعداها. على الرغم من أن «طالبان» لا تحظى بتأييد غالبية الأفغان، لكنها نجحت، خلال الشهور السابقة، في كسب تأييد الأفغان الذين يشعرون بالاستياء والإحباط، بسبب عدم التزام التحالف الدولي والحكومة الأفغانية بتوفير الأمن، ومباشرة العمل في مشروعات إعادة الإعمار.

الحكومة الأفغانية، طبقاً للتقرير الذي كتبه ديفيز عن الوضع هناك، تعمل فيما يبدو لتحقيق مصالح مالية لأسر محددة. وقال، إن الوزراء دائماً ما يتدخلون لمصلحة أسر وأصدقاء في مختلف المسائل، مثل منح العقود، وقال أيضاً إن المستفيدين من هذا الفساد أشخاص كانوا في السابق زعماء حرب محليين وقادة فصائل مسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حدثت في السابق، لكنهم يعملون في الوقت الراهن بحصانة تامة، دون أي تعرض للمساءلة عن انتهاكات سابقة تتعلق بالعنف والشروع في القتل. الأفغان العاديون يشعرون باستياء بالغ من هذه الأوضاع، خصوصاً أن دخل الأسرة الكاملة لا يتعدى ما يعادل نحو ٢٠ دولاراً في



هل وصلت باكستان إلى حافة الإفلاس؟

يُمر الاقتصاد الباكستاني بظروف صعبة قد تجبر الحكومة على التوقف عن سداد ديونها الخارجية الضخمة التي تتجاوز (٤١) مليار دولار. فالاحتياطي من النقد الأجنبي تراجع بنسبة (٧٥٪)، ومعدلات التضخم تخطت حاجز الـ (٢٤٪)، فضلاً عن تدهور قيمة الروبية. المؤكد أن هذا الوضع لا يسرّ باكستان ولا الغرب أيضاً.

هل وصلت باكستان إلى حافة الإفلاس؟ ثمة مؤشرات قوية إلى أن باكستان أصبحت مهددة بالعجز عن سداد ديونها الخارجية الضخمة (٣ مليارات دولار ديوناً تجارية و٣٨ مليار دولار قروضاً من «صندوق النقد الدولي») بسبب «الأزمة المالية العالمية» التي ألقّت بظلالها القاتمة على الاقتصاد الباكستاني، الذي يعاني أصلاً جملة من المشكلات، مثل تآكل احتياطي النقد الأجنبي بنسبة (٧٥٪) بفعل أزمة «أكتوبر الأسود» وتراجع قيمة العملة المحلية (الروبية)، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم (أكثر من ٢٤٪) والبطالة وسوء الإدارة والفساد.

وذكرت مجلة «بزنيس ويك» أن كل مظاهر الإفلاس تبدو واضحة في المشهد الباكستاني، فمن انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة ومتقطعة على مدار اليوم، إلى اصطاف سائقي السيارات في صفوف طويلة أمام محطات الوقود، إلى تهافت المودعين على البنوك لسحب ودائعهم الصغيرة. مناقشات الحكومة الباكستانية لم تفلح في إقناع الصناديق والمؤسسات المالية الدولية بالتدخل، وهو الموقف الذي استند إلى مخاوف حقيقية من عجز الحكومة عن سداد ديونها. فاحتياطي البلاد من النقد الأجنبي تراجع إلى (٤,٣) مليار دولار (أي بنسبة ٧٥٪) العام الماضي بسبب ارتفاع أسعار السلع (خاصة النفط)، وهي السلع التي تمثل ثلث الواردات الخارجية. فالخزانة لم يعد لديها من النقد الأجنبي إلا ما يكفيها لشراء واردات (بالأسعار الحالية) تغطيها لمدة (٤٥) يوماً فقط. كما فقدت الروبية (٢٥٪) من قيمتها حتى الآن، ما فاقم أوجاع الاقتصاد الوطني.

ولكن عكس الوضع في دول أخرى مثل أيسلندا، يقول المحللون إن مشكلات باكستان معظمها «صناعة محلية». فمعدلات التضخم ترتفع بشدة إلى مستوى يفوق (٢٤٪)،

والمحللون يتوقعون تراجع معدلات النمو الاقتصادي إلى ما دون الـ (٥٪) هذا العام، مقابل (٦,٥٪) العام الماضي. وبالنسبة إلى الاقتصاد الذي يصل حجمه إلى ١٤٦ مليار دولار في دولة تعدّها الولايات المتحدة حليفة رئيسية لها في الحرب ضد الإرهاب، فمن المؤكد أن «الأزمة المالية العالمية» جاءت في توقيت سيئ للغاية. ومن الواضح أن المساعدات العسكرية الأمريكية، التي بلغت ١٠ مليارات دولار منذ عام ٢٠٠١، لم تفلح في إنقاذ باكستان من تداعيات هذه الأزمة. ومع الصدمة الشديدة التي تعرّضت لها الأسواق العالمية، مؤخراً، قفزت تساؤلات مخيفة حول إمكان عجز الحكومة الباكستانية عن سداد ديونها الخارجية. الخبراء يقولون إن التوقف عن السداد سيكون صدمة مؤلمة، ليس لباكستان فحسب، بل للغرب أيضاً. فمن مصلحة الغرب استقرار الحكومة المدنية الجديدة بما يكفي لصدّ متمردي «طالبان» ومواصلة الحرب ضد «القاعدة» حتى لا يضع الراديكاليون أيديهم على الترسانة النووية. ومع استمرار معاناة شرايين المال العالمية من الاختناق تتزايد مخاوف المحللين الاقتصاديين تجاه إمكانية توقف باكستان عن سداد ديونها، التي تعدّها مؤسسة «ستاندارد آند بورز» ثاني أسوأ ديون على مستوى العالم، وهو ما يضع مستقبل البلاد في مهب الريح. هذا الوضع السيئ هو الذي فرض على آصف زرداري التوجّه إلى الصين، مؤخراً، لطلب قرض بملياري دولار، وهو الطلب الذي قوبل بالرفض. وتفادياً للموقف الصعب لجأ مستشار رئيس الوزراء، شوكت تارين، إلى دقّ أبواب المؤسسات العالمية مثل «البنك الدولي» و«بنك التنمية الآسيوي»، في محاولة للحصول على قروض بقيمة ٤ مليارات دولار، وهي محاولة غير مضمونة النجاح. أمّا عن «صندوق النقد الدولي» فمن المستبعد أن يستجيب هو الآخر لطلبات إسلام آباد.



تزايد أهمية دور الدول الغنية بالطاقة في النظام العالمي الجديد

«الأزمة المالية العالمية» أسهمت في خلط أوراق كثيرة، مثل تراجع دور الغرب في النظام العالمي الجديد وظهور قوى جديدة، معظمها من الدول الغنية بالنفط والغاز مثل روسيا والصين ودول الخليج، ذات ثقل سياسي واقتصادي متنامٍ. وبرغم أن الغرب سيظل في المقدمة عسكرياً واقتصادياً، فإن عليه الاستفادة من دروس الأزمة.

داخل قاراتها وأصبحت لها كلمة مؤثرة في الساحة الدولية. كل هذا كان قبل انهيار النظام المالي الغربي، وقبل تعرّض أباطرة «وول ستريت» للإفلاس، وقبل أن تُقدم بريطانيا على تأميم مصارفها، وقبل أن تجتاح أوروبا وأمريكا الشمالية موجة من الرعب لم يعهدها أحد منذ عام ١٩٢٩. صحيح أن الأسوأ قد فات، ولكن علينا ألا نقلل من الأضرار التي لحقت بسمعة الرأسمالية الغربية القائمة على الاقتصاد الحرّ كنموذج يُحتذى به بالنسبة إلى بقية دول العالم. التغيير الذي طرأ على العالم لم يقتصر على التحوّلات النفسية والسياسية بفعل «الأزمة المالية». فثمّة علاقات جديدة بدأت تفرض نفسها. فدولة على شفا الإفلاس مثل أيسلندا (أحد أعضاء «الناتو») لجأت إلى طلب المساعدة من روسيا أولاً قبل «صندوق النقد الدولي»، وباكستان تطلب مساعدة الصين، ولن تتردّد في طلب المساعدة من دول الخليج.

كما أن الصناديق السيادية، ومعظمها يعود إلى دول الخليج، أصبحت أحد المكونات الجديدة المهمة في النظام الاقتصادي العالمي، وأصبحت أداة قوية لزيادة النفوذ السياسي والاقتصادي، خاصة في الغرب. فالصين تحتفظ برصيد ضخم من النقد الأجنبي (معظمه بالدولار) كسندات لدى الخزانة الأمريكية، وأي قرار تتخذه بكين بشأن هذه الأرصدة سيلحق أضراراً بالغة بالاقتصاد الأمريكي.

فما هي الدروس المستفادة من هذه المستجدات؟

أولاً: أن مستقبل الغرب سيكون مختلفاً عن سنوات الماضي.

ثانياً: وضع ضوابط على الأنشطة الرأسمالية.

ثالثاً: أن أمريكا وأوروبا ستظلان، برغم الأزمة الأخيرة، الأقوى اقتصادياً وعسكرياً.

يعتقد مالكوم ريفكند، السفير البريطاني الأسبق (١٩٩٥-١٩٩٧)، أن الولايات المتحدة حققت تفوقاً عسكرياً غير مسبوق منذ أيام الإمبراطورية الرومانية قبل ألفي عام، وأن هذه القوة فتحت الطريق أمامها لقيادة العالم. ولكن الهيمنة الأمريكية، التي لم تأت من فراغ، لم تكن عسكرية فقط، بل اقتصادية أيضاً. فالدولار الأمريكي ظلّ عملة الاحتياطات النقدية العالمية منذ تراجع الجنيه الإسترليني. كما أن لغتها أصبحت اللغة البديلة لدى بقية دول العالم، ونجح نظامها الرأسمالي في إزاحة الاشتراكية والشيوعية، وأصبح نظامها الديمقراطي النموذج الأفضل لدى دول أخرى مثل روسيا الجديدة ودول وسط أوروبا وغربها وأغلب دول آسيا وأمريكا اللاتينية. وذكر ريفكند، في مقال نشرته صحيفة «صنڤاي تلجراف»، أن تلك المرحلة تبدو وكأنها دخلت منعطفها الأخير، فالتحوّلات التي طرأت على الاقتصاد العالمي لم تشكل تهديداً للقوة الأمريكية العظمى فحسب، بل للهيمنة السياسية والثقافية والاقتصادية التي ظلّت أوروبا وأمريكا تتمتعان بها على مدار قرون، وتلك حقيقة قد يصعب على الأوروبيين والأمريكيين تفهّمها والاعتراف بها. وذكر المسؤول السابق أن الدول الغنية بالنفط والغاز (ليست روسيا فقط) مثل إيران وفنزويلا ودول الخليج حققت ثروات ضخمة نتيجة ارتفاع أسعار مواد الطاقة وهي الثروات التي منحها الثقل السياسي المتزايد الذي تتمتع به الآن. فالهند لم تلتحق بالنادي النووي فحسب، وإنما أصبحت قادرة على إرسال سفن فضاء إلى القمر. وقد يكون صحيحاً أن البرازيل واندونيسيا وكوريا الجنوبية تعرّضت لأزمات اقتصادية صعبة، إلا أنها أصبحت قوى اقتصادية كبرى



زيارة وزير الخارجية السوري لبريطانيا.. هل تكريس الانفتاح الأوروبي على سوريا؟

تشير زيارة وليد المعلم، وزير الخارجية السوري، لبريطانيا، إلى تحول مهم في مسار الانفتاح الأوروبي على دمشق، خاصة من لندن التي طبقت الأجندة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ غزو العراق، ولكن إلى أي مدى يمكن أن تتكامل حلقات هذا الانفتاح، في ظل العلاقات الوطيدة بين سوريا وإيران؟

مثلت تحولاً شاملاً في موقف الاتحاد الأوروبي. وكان سولانا من بين المسؤولين الدوليين الأكثر تشدداً في معاداة سوريا في الفترة الأخيرة، كما كان على ارتباط وثيق بالمؤسسة الأمريكية، ومنظومتها الأمنية والدبلوماسية في المنطقة.

* تفعيل علاقات سوريا الثنائية بأكثر من دولة أوروبية، يمكنها من صياغة وجهة نظر مشتركة حيال الكثير من التحديات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، وإيجاد الإطار المناسب للتوجه المشترك، فبعد الانفتاح الفرنسي تحاول دمشق ضم أصدقاء جدد إلى صفها، خاصة أن بريطانيا كان لها موقفها المتشدد نحو سوريا، نتيجة ارتباطها بالأجندة الأمريكية في المنطقة منذ عام ٢٠٠٣. ويرى بعض المراقبين أن التحرك السوري نحو بريطانيا إنما يعكس النهج الأوروبي الجماعي في التوجه نحو سوريا من جهة، وفشل سياسة العزلة التي فرضتها الولايات المتحدة وبعض الدول العربية على سوريا من جهة أخرى.

* أما من جانب بريطانيا، فإنها تسعى، عبر التواصل مع سوريا، إلى استثمار علاقات التحالف الاستراتيجية بين دمشق وطهران في تحقيق تأثير ما في إيران، فيما يتعلق بالتخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم. وقد أشار إلى ذلك المتحدث باسم «الخارجية» البريطانية، حيث قال إن من الطبيعي أن تكون هناك علاقة بناءة بين سوريا وإيران، وبتفهم التاريخ الطويل لهذه العلاقة، وأعرب عن اعتقاد بلاده أن دمشق يمكن أن تكون طرفاً بناءً إذا ما لجأت إلى استخدام هذه العلاقة لممارسة تأثير في إيران. وتدرك سوريا أهمية هذه العلاقة، ومدى قدرتها على الاستفادة منها.

يعقد وزير الخارجية السوري، وليد المعلم، خلال زيارته اليوم إلى بريطانيا، لقاء هو الأول من نوعه مع نظيره البريطاني، ديفيد ميليباند، منذ ٢٢ عاماً. وقال المتحدث باسم الخارجية البريطانية، باري مارستون، إن زيارة المعلم تأتي في إطار عملية تفعيل العلاقات بين البلدين، بعد الخطوات الإيجابية من الطرف السوري، في إشارة إلى أن بلاده تنظر بإيجابية إلى الجهود التي بذلتها سوريا إزاء لبنان وإسرائيل، ومحاولات دفع المصالحة بين «فتح» و«حماس»، وهو ما جعل لندن تعيد النظر في طبيعة علاقاتها الثنائية مع دمشق. لا شك في أن سوريا تحاول استثمار هذه الزيارة لتحقيق مجموعة من المكاسب، منها:

* تكريس الانفتاح الأوروبي على سوريا الذي قادته فرنسا. وقد شهدت دمشق في الآونة الأخيرة حركة دبلوماسية نشطة من جانب بريطانيا، حيث زار دمشق مستشار رئيس وزراء بريطانيا، سايمون ماكدونالد، وأجرى محادثات مع الرئيس السوري، ووزير خارجيته. كما أشارت بعض التقارير إلى احتمال قيام الرئيس السوري بزيارة لندن. والمحت بعض المصادر إلى أن الاتصالات السورية-البريطانية تأتي في سياق التحول الإيجابي في الموقف السوري إزاء قضايا المنطقة، حتى تسعى دمشق إلى بناء علاقة استراتيجية وبناءة مع فرنسا وأوروبا. كما أنها تعكس تحولاً مماثلاً في موقف أوروبا من القيادة السورية، فقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى بناء علاقات موازية مع دمشق، الأمر الذي عكسته تصريحات خافيير سولانا، منسق السياسات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، خلال محادثاته مع المسؤولين السوريين في دمشق مؤخراً، التي



محللون: الولايات المتحدة باتت أقل قدرة على الإقناع وتواجه أعداء أكثر قوة

عندما ينظر الرئيس الأمريكي القادم باتجاه منطقة الشرق الأوسط، سيجد وضعاً لا يبعث على التفاؤل من ناحية حالة الولايات المتحدة الراهنة، فهي في وضع لا تحسد عليه، إذ باتت أقل قدرة على إقناع الآخرين.

أكثر اضطراباً مما كان عليه قبل ثماني سنوات، الأمر الذي أدى إلى عدد من أزمات رئيسية كامنة من المحتمل أن تندلع دون سابق إنذار خلال ولاية الرئيس القادم لتنسف أي مجهود يهدف إلى التعامل مع ملف الشرق الأوسط على نحو منظم. فيما يتعلق بتعامل واشنطن مع إيران وسوريا وحركة «حماس»، قال آلترمان إن استراتيجية استخدام العقوبات وحظر القنوات الدبلوماسية، مكّنت هذه الدول والجماعات من الالتفاف عليها، ومن تحديد اتجاه علاقتها مع الولايات المتحدة وحجمها. كما آثرت الركون إلى حالة اللاسلم واللاحرب. عدم التواصل مع هذه الجهات أضعف نفوذ الولايات المتحدة على الجهات المستهدفة، بسبب عدم وجود أصول أو ممتلكات معرضة للخطر لدى هذه الدول أو الجماعات. وأشار آلترمان إلى أن البعض في الولايات المتحدة كان يشعر بأن الولايات المتحدة «لقدت هذه الدول درساً»، ولكن إذا كان من درس مُستفاد من كل ذلك، فهو أن هذه الدول أدركت أن بوسعها تحدي الولايات المتحدة من دون أن تتعرض لأي نوع من العقاب. لا يعني ذلك، كما يقول آلترمان، أن الرئيس الأمريكي المقبل يجب أن يهرول نحو المفاوضات مع أعداء الولايات المتحدة، إذ إن المعارضين للولايات المتحدة سيتفحصون الرئيس الجديد جيداً، بحثاً عن أي مؤشر يأس أو ضعف. أما أصدقاء الولايات المتحدة، فستكون نظرتهم فاحصة للوقوف على مدى تصميم الرئيس الجديد وعزمه على حل المشكلات المعلقة، إذ سيحدث كل ذلك في جو سيسعى فيه الأعداء على الأرجح إلى اختبار عزيمة الرئيس الجديد بنوع من المواجهة المحدودة. ويخلص آلترمان إلى أن الرئيس الأمريكي القادم يجب أن يشرع فور دخوله البيت الأبيض في حوار هادئ مع كل الأطراف، مع العمل على استكشاف السبل المؤدية إلى خفض التوتر، والعمل في الوقت نفسه على تعزيز سيطرة الولايات المتحدة على علاقاتها.

ألقى جون آلترمان، مدير برنامج الشرق الأوسط، في «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» محاضرة في «معهد أميريكان إنتربرايز» بعنوان «ما بعد نوفمبر: الإرهابيون والدول المارقة والديمقراطية»، ركزت على حالة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالشرق الأوسط عندما يهجم الرئيس الأمريكي القادم، عقب انتخابه، بالنظر إلى المنطقة للوقوف على أوضاعها، وعلى العلاقة بينها وبين واشنطن.

أشار آلترمان إلى أن تجربة الولايات المتحدة في العراق، لم تسفر فحسب عن خسائر مالية وبشرية، بل أثارت تساؤلات عميقة حول صدقية الحكومة الأمريكية والتزاماتها. كما أن إخفاق واشنطن في الدبلوماسية الإقليمية، حيث لم تعد طرفاً مركزياً ومؤثراً، أدى إلى دخول دول مثل المملكة العربية السعودية وقطر طرفاً لملء الفراغ.

قال آلترمان أيضاً إن استراتيجية الولايات المتحدة ظلت ابتداءً من عام ٢٠٠٢ قائمة على أساس أن حكومات منطقة الشرق الأوسط، هي مصدر المشكلات، وأنها ترعى الجهات التي تشكل خطراً كبيراً على الأمن القومي للولايات المتحدة. وتبنت في هذا الجانب استراتيجية تهدف إلى الوصول إلى الحكومات ومحاولة الوصول إلى شرائح الرأي العام ليبرالية التوجه، التي تهدف إلى تأمين الحريات. ولكن مرور الزمن أدركت الحكومة الأمريكية أنها في حاجة إلى هذه الحكومات للمساعدة في جهود مكافحة الإرهاب، ولاحظت كذلك أن ميل الرأي العام نحو أفكار الولايات المتحدة كان أقل مما كانت تتصور واشنطن. ويعتقد آلترمان أنه لن تكون في يد الرئيس الأمريكي القادم أدوات كافية للتعامل مع المشكلات الجديدة في إيران والعراق، وما يتعلق بالنزاع العربي-الإسرائيلي، وهذه مشكلات كانت أصلاً أكثر خطورة حتى عندما وصل الرئيس الحالي، جورج بوش، إلى البيت الأبيض. يضاف إلى ما سبق أن الوضع في باكستان وأفغانستان بات



هل يندرج تهجير المسيحيين ضمن الصراعات السياسية في العراق؟

أثارت حملات تهجير أعداد كبيرة من المسيحيين في العراق الرأي العام، وتساؤلات مراقبين حول أبعادها ودوافعها السياسية في ظل اقتراب موعد الانتخابات المحلية نهاية العام الجاري.

* بسبب سيطرة الميليشيا المسلحة والاستخبارات الكردية على المناطق التي جرت فيها عملية التهجير، يبدو أن حكومة المالكي لا تزال غير قادرة على إرسال قوات حكومية كافية لإحلالها بدلا من الميليشيات لفرض الأمن، وإن سعت جاهدة إلى هذا الأمر، إلا أن من السابق لأوانه التكهن، كما يرى مراقبون، بمقدرة هذه القوات على فرض الأمن في هذه المنطقة، الأمر الذي يرجح احتمال أن تظل مسألة الاستقرار والأمن فيها مرهونة بأجواء التوتر إلى حين موعد الانتخابات، وربما بعدها أيضاً، لكن مراقبين يتوقعون نشوب أزمة سياسية بين الحكومة والأكراد في المدى المنظور، بخاصة أن لجنة تحقيقية عليا شكلها المالكي من أجهزة المخابرات والدفاع والداخلية للتحقيق في التهجير، كشفت تورط المسؤولين الأكراد وميليشياتهم في التهجير الجماعي.

* بعد قضية التهجير هذه، وفي المقابل، نجح المسيحيون العراقيون في استقطاب تعاطف معظم الكتل البرلمانية لمصلحة منحهم عدداً من المقاعد الانتخابية، إضافة إلى بقية الأقليات في مناطق العراق في أول جلسة مقبلة للبرلمان بهذا الشأن، وهو أمر إذا ما تحقق، فسيضر بعدد المقاعد الكردية من جهة، وتخطيهم لضم مناطق المسيحيين إليهم من جهة ثانية، ولا سيما أن المسيحيين والعرب الآخرين، سيشاركون في الانتخابات المقبلة بعد أن قاطعوها في المرة السابقة.

* أن موضوع تهجير المسيحيين بدأ يأخذ طابعاً إنسانياً ودولياً، ابتداءً من الأمم المتحدة ومبعوثها وبابا الفاتيكان، مروراً بالقيادات المرجعية المسيحية في المنطقة، وليس أخيراً على المستوى الداخلي العراقي، حيث أجمعت كلها على ضرورة حماية هذه الأقلية الدينية من الاضطهاد الأخير الذي تعرضت له، ما يلقي على الحكومة، كما يرى مراقبون، مسؤولية حمايتهم ومساواتهم في حقوق المواطنة، طبقاً لما دعت إليه المرجعيات الدينية «السنية والشيعية»، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى.

طالبت مئات العوائل المسيحية المهجرة من مدينة الموصل، مركز محافظة نينوى (٣٦٠ كلم إلى الشمال من بغداد) إلى داخل العراق وخارجه، الحكومة العراقية بحمايتها من الاستهداف المستمر لها، وبخاصة بعد مقتل نحو ثلاثين آشورياً (مسيحياً)، وتهجير أكثر من ٢٥٠٠ عائلة خلال الأسابيع القليلة الماضية، في وقت حمل يونادم كنا، النائب المسيحي في البرلمان العراقي، ميليشيا الأكراد «البشمركة»، المنتشرة هناك، مسؤولية ارتكاب الجرائم ضد المسيحيين، وذلك بهدف تهجيرهم من مناطق سكناهم الأصلية، مطالباً الحكومة باستبدال قوات عراقية بها.

محللون سياسيون يعزون هذا التهجير الطائفي المسيحي من شمال العراق، خاصة في هذا الوقت، إلى دوافع سياسية، ولا سيما أن قضية التهجير هذه بدأت تتفاقم أكثر فأكثر مع اقتراب موعد الانتخابات المحلية للمحافظات العراقية، المفترض إجراؤها نهاية العام الجاري، لكن محللين يرون أن حملة التهجير وتصعيد موجة التوتر، قد تنذر بمزيد من دوامة العنف والتطهير الطائفي والعراقي في العراق، ما لم تتدخل الحكومة لحمايتهم، وذلك لاعتبارات من أبرزها:

* أن جديلاً واسعاً يدور في الأوساط العراقية حول دور الميليشيا الكردية المسلحة «البشمركة» في هذا التهجير، وذلك بهدف الاستحواذ على دوائهم الانتخابية في نينوى ومركزها الموصل، وهم يشكلون نسبة كبيرة من السكان المحليين فيها، في وقت يسعى الأكراد إلى ضم مناطقهم إليهم في الانتخابات المحلية المقبلة، وقد بدأت بوادر التصعيد السياسي بين بعض الكتل البرلمانية تتهم الأكراد صراحة بهذه الأزمة، بخاصة بعد تصويت كتلتي الأكراد وحزب المجلس الأعلى «الشيوعي» برئاسة عبد العزيز الحكيم في جلسة سابقة، على إسقاط مقاعدهم الانتخابية، حيث نقل النائب عن محافظة نينوى، أسامة النجيفي، عن رئيس الوزراء، نوري المالكي، تأكيد الأخير تورط الميليشيا الكردية في التهجير.



الخرطوم

عودة العلاقات الدبلوماسية السودانية-التشادية

اتفق كل من السودان وتشاد على عودة سفيري بلديهما خلال أسبوعين، تمهيداً لاستعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة فيما بينهما، كما تعهد البلدان أيضاً، في بيان رسمي، بوقف تأييد المتمردين الموجودين في أراضي كل منهما. وبحسب البيان كذلك، فإن هناك توصية بتشكيل فرق مراقبة للحدود بين البلدين، على وجه السرعة، من أجل تعزيز الثقة بينهما. وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق خلال المحادثات التي أجراها وزير الخارجية التشادي، موسى الفقي، مع مستشار الرئيس السوداني، مصطفى عثمان إسماعيل، مؤخراً في العاصمة الليبية طرابلس. وكانت العلاقات بين البلدين قد وصلت إلى الحضيض بعد الهجوم الذي قامت به «حركة العدل والمساواة» الدارفورية المتمردة على العاصمة السودانية في منتصف مايو الماضي، لتبادل بعدها حكومتا البلدين الاتهامات والحرب الإعلامية، ولتقطع الخرطوم علاقاتها بأنجامينا، مؤكدة أن أنجامينا كانت وراء الهجوم. وأكد الدكتور مصطفى عثمان، مستشار الرئيس السوداني، أن الجولة الأخيرة من المباحثات بين البلدين -وعلى خلاف الجولات السابقة- سوف تحقق النتائج المرجوة منها. وفي سياق متصل، من المقرر أن تعقد اللجنة الثلاثية المشكلة لمتابعة الاتفاقات بين البلدين، وتطور مسيرة حل أزمة دارفور، اجتماعاً يومي ١٩ و ٢٠ نوفمبر المقبل في طرابلس. ولكن مدة الأسبوعين التي تم تحديدها سقفاً زمنياً لتبادل السفراء بين السودان وتشاد، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وإنهاء قطيعة دامت أكثر من خمسة أشهر، رآها مراقبون محل شك، وبالكيف نفسه ارتأوا أن انسجامية مستديمة في العلاقات السودانية-التشادية غير واردة على الإطلاق، ومسببات ذلك كثيرة منها استمرارية أزمة دارفور، وطول الحدود بين البلدين (١٨٠٠ كيلومتر)، والتدخلات العرقية والقبلية، ناهيك عن الحساسيات التاريخية، ومع ذلك، يجب الاعتراف بأن هناك دوماً مسافة فاصلة بين ما يرتئيه المراقبون، وما قد يحدث بالفعل. إنها المسافة التي تختبر فيها صدقية إرادة طرفي العلاقات.

عمان

جدل سنوي حول معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية

رغم مرور ١٤ عاماً على توقيع الأردن وإسرائيل معاهدة سلام هي الثانية في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي، ما زالت حالة الشك والفتور تطبع العلاقات بين البلدين. وتعليقاً على ذلك تقول الكاتبة رنا الصباغ في مقال لها بعنوان «عندما تحيل إسرائيل معاهدة السلام إلى خنجر لظعن أمن واستقرار المملكة» نشرته صحيفة «العرب اليوم» (اليوم لا تزال المعاهدة مادة خلافية في الأردن، حيث لا تزال غالبية الأوساط الشعبية تعارضها على قاعدة أنها «صلح منفرد» مع إسرائيل يحدّد الأردن). فالأوساط الأردنية الراضة والمتحفظة على المعاهدة ترى أنها لا تلبي الاحتياجات الاستراتيجية الأردنية العليا. ويجادل المؤيدون للمعاهدة بأنها أعادت إلى المملكة ما كان محتلاً من أرضها، ومسروقا من حقوقها المائية. وحث الأردن من مطامع إسرائيل التوسعية عبر ترسيم الحدود الغربية للمملكة، كما أغلقت الباب أمام الطرح المرتبط بالخيار الأردني ومؤامرات الوطن البديل، وأعادت تأهيل الأردن أمريكياً وغريباً، ثم خليجياً، بعد الجفاء الغربي-الخليجي للأردن في مطلع التسعينيات، ومواقف الأردن في أعقاب احتلال العراق للكويت، وما أعقبه من حروب. مقابل ذلك ترى أوساط أردنية أن المعاهدة عادت على الأردن بـ«نتائج وخيمة»، فلا جعلته بمنأى عن الأطماع الإسرائيلية التاريخية التي تترى به، ولا حققت السلام العادل الذي كانت الحكومات الأردنية تطمح إليه. كما أنها «كانت سبباً رئيسياً في تراجع الإصلاح السياسي، وتقييد الحريات العامة، وتراجع دور الإعلام وسنّ العديد من التشريعات التي انتقصت من حقوق الأردنيين»، كما أفرزت «نتائج سلبية» في العديد من القطاعات الاقتصادية الأردنية من صناعة وزراعة وسياحة. وتشير الكاتبة إلى «تراجع منسوب المؤيدين لمعاهدة السلام على خلفية الجمود التام للعملية السلمية، ومعاودة طرح الخيار الأردني سببياً للتسوية الشاملة للنزاع الإسرائيلي-ال فلسطيني». وتتوقع الكاتبة أن يظل الأردن الرسمي متمسكاً بمعاهدة السلام، ويتعامل معها بمسؤولية وصدقية والتزام!

تل أبيب

«معاريف»: الأسد سيكمل مسيرة السادات

حسب السياسة التي كانت سائدة حتى قبل نحو نصف سنة في وزارة الخارجية الإسرائيلية، ما كان ينبغي إجراء اتصالات مع سوريا، مادامت تقيم اتصالات مع إيران و«حزب الله»، أما الآن، فهذه الرياح تغير الاتجاه، ففي بحث استراتيجي مغلق أجري مؤخراً في وزارة الخارجية، وعني بعلاقات إسرائيل مع سوريا، قال مدير «مركز البحوث السياسية في وزارة الخارجية»، فرود بركان، إن الخيار السياسي مع سوريا هو ذو الاحتمالات الأعلى. بركان ومسؤولون آخرون في وزارة الخارجية، يعتقدون أن إسرائيل يمكنها أن تحقق سلاماً مع سوريا مقابل الانسحاب من الجولان، بل إن بركان شبه الرئيس السوري بشار الأسد، بالرئيس المصري السابق أنور السادات. وقضى بركان قائلاً: «الأسد هو مواصل درب السادات، وهو مستعد لأن يدفع ثمناً، مثلما كان السادات مستعداً له». يوسي ليفي، الناطق بلسان وزارة الخارجية أمام وسائل الإعلام الإسرائيلية، رفض التطرق إلى الأمور بدعوى أنها ما كانت تستهدف أصلاً الوصول إلى وسائل الإعلام. وأفاد ليفي بأن «الموضوعات المطروحة حساسة، وعليه فهي مغلقة في وجه وسائل الإعلام». وفي القيادة السياسية العليا أيضاً انطلق المزيد من الأصوات التي تدعي أن الاتفاق مع سوريا أكثر واقعية بالقياس إلى القناة الفلسطينية، وذلك بسبب تعزز «حماس». وعندما شرع رئيس الوزراء، إيهود أولمرت، في اتصالات غير مباشرة مع سوريا قبل نحو سنة، ثارت ثائرتهم في وزارة الخارجية. ووجه انتقاد شديد لأولمرت بادعاء أنه يخرج الأسد من العزلة الدولية. وبالفعل، أدت الاتصالات بين إسرائيل وسوريا بالرئيس ساركوزي إلى فتح الباب أمام الأسد، وحل العزلة. كما أن وزيرة الخارجية، تسيبي ليفني، تحفظت حتى الآن على الاتصالات مع سوريا. ولكن في ضوء التوصيات التي أطلقها مسؤولون كبار في وزارتها، في ضوء التغير في الإدارة بالولايات المتحدة، ومع الخط الذي يقوده ساركوزي، فإن ليفني كفيلة بأن تتبنى التوصيات التي طرحت في المباحثات في وزارتها.

تقديرات استخباراتية: سوريا جادة في الحديث عن السلام

ذكرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، أنه قبل أقل من أسبوعين من الانتخابات في الولايات المتحدة، تتعاطم التقديرات في جهاز الأمن بأن السوريين جديون في نياتهم التوصل إلى سلام في ظل الإدارة المقبلة، حيث إنه ستشكل في إسرائيل أيضاً حكومة جديدة في هذه الأثناء. آخر التقديرات حول النيات السورية، هو جزء من التقدير الاستخباري للعام ٢٠٠٩، الذي سي طرح اليوم لبحث خاص بمشاركة وزير الدفاع، وكل قادة جهاز الأمن. السؤال: هل السوريون جديون في تصريحاتهم السلمية، أم أنهم معنيون بالمحادثات نفسها من أجل تحسين مكانتهم الدولية، فقط، من دون أي نية حقيقية للتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل؟ هذا السؤال يشغل بال أسرة الاستخبارات في إسرائيل منذ بضع سنوات. ومع حلول العام ٢٠٠٩ يتعزز النهج في شعبة الاستخبارات، وهي الهيئة التي تعد الموقر الوطني، الذي يقضي بالفعل بأن هناك احتمال سلام حقيقي مع سوريا. وحسب النهج السائد الآن، فإن السوريين مستعدون للتوقيع على اتفاق سلام، ولكنهم يديرون المفاوضات من دون ضغط الزمن، ومن المعقول ألا يوافقوا على اتفاق إذا لم يضمن لهم العودة إلى الخطوط التي كانوا عليها قبل اندلاع حرب الأيام الستة (وهو شرط أصر عليه في الماضي حافظ الأسد أيضاً، والد الرئيس الحالي بشار)، وإذا لم يضمن لهم «مظلة أمريكية»، بحيث يتضمن أيضاً مساعدة اقتصادية سخية، على شكل المساعدة التي تتلقاها مصر منذ توقيعها اتفاقية السلام مع إسرائيل. في الجيش الإسرائيلي يعتقدون الآن أن السوريين يعتزمون فتح «صفحة جديدة» مع الإدارة التي ستنشأ في الولايات المتحدة، من دون صلة بهوية الفائز، وهم يتوقعون، أيضاً، أن يروا إذا كانت تسيبي ليفني ستشكل حكومة مستقرة في إسرائيل. كما يتبين من آخر التقديرات، أن السوريين، وفقاً لطريقتهم، قطفوا منذ الآن العديد من الثمار لمجرد جعل المفاوضات مع إسرائيل علنية، ذلك لأنه بفضل المفاوضات أزيلت المقاطعة الدولية عنهم.

تأثيرات عميقة لهبوط أسعار النفط في الاقتصاد الإيراني

ذكرت صحيفة «فايننشال تايمز» في مقال تحت عنوان «إيران تشعر بغصة لهبوط أسعار النفط»، أن محمود أحمددي نجاد عندما انتخب رئيساً لإيران قبل ثلاثة أعوام، قطع على نفسه عهداً بأن يأتي بأموال النفط إلى كل مائدة عشاء إيرانية. ومنى الزعيم الشعبي نفسه بوليمة بدلاً من مجرد مأدبة عشاء عندما اقتربت أسعار النفط من ١٥٠ دولاراً للبرميل. لكنه الآن لا يجد المال لتوفير «الحب» حتى بعدما هبطت الأسعار إلى حوالي ٧٠ دولاراً للبرميل. وتقول الصحيفة إن هذا الواقع يعني أن إيران، هي واحدة من أكثر دول «أوبك» تشدداً ورغبة في رفع الأسعار. وتلفت الكاتبة إلى أن الهبوط الحاد في أسعار النفط جاء في وقت غير مناسب، خاصة للرئيس الإيراني الذي يسعى إلى الترشح لولاية ثانية في انتخابات يونيو المقبل. وتقول الكاتبة عن إيران، وهي رابع أكبر منتج للنفط في العالم، إنها كسبت حوالي ٥٤ مليار دولار من صادرات النفط في النصف الأول من هذا العام، وفقاً للتقديرات الحكومية، بعدما جنت ٧٠ مليار دولار العام الفائت. وفي هذا الإطار، وجه البرلمان الإيراني انتقادات لاذعة لأحمددي نجاد لشدة «إدمانه» أسعار النفط المرتفعة، التي يقول أغلب الاقتصاديين إنها مكنته من ستر عورات سياساته الاقتصادية الفاشلة وضخ سيولة زائدة. وتشير الكاتبة إلى أن الميزانية الحكومية في إيران توضع على أساس سعر ٥٥ دولاراً للبرميل، ومن ثم يحول أي فائض إلى صندوق استقرار النفط، الذي يفترض أن يعمل صمام أمان في الأوقات التي تنخفض فيها أسعار النفط. لكن في هذا العام وحده أعطت حكومة أحمددي نجاد الإذن بسحب حوالي ١٧ مليار دولار من صندوق الاستقرار لتمويل سياساته، مع أن بعض المحللين يعتقدون أن الرقم أكبر من ذلك. ولم يفصح البنك المركزي الإيراني عن رصيد الصندوق. ويشار إلى أن سياسات أحمددي نجاد المبهجة للعامة - مثل القروض الممنوحة للفقراء، وقبول المشروعات الصغيرة - قد ساعدت على الاحتفاظ بشعبية واسعة له وسط الطبقات العاملة. وعلى الرغم من توقعات مزيد من تراجع أسعار النفط، ما قد يجعل العجز في الميزانية يصل إلى ٥٠ مليار دولار، فإنه وعد مؤخراً بدفع ما يصل إلى ٧٠٠ ألف ريال (نحو ٧١ دولاراً) شهرياً لأغلب الإيرانيين اعتباراً من العام المقبل، كجزء من خطته للقضاء على الإعانات غير المباشرة بقيمة ١٠٠ مليار دولار. ويقول بعض المحللين إن أحمددي نجاد يستطيع النجاة من أزمة انخفاض أسعار النفط، ولو إلى حين.



جرينسبان: «الأزمة الراهنة تشبه تسونامي»

وصف آلان جرينسبان، المحافظ الأسبق لـ «المصرف المركزي الأمريكي» (الاحتياطي الفيدرالي) الاضطراب الحالي الذي تشهده أسواق المال بأنه «تسونامي ائتماني لا يحصل إلا مرة في القرن». وقال جرينسبان، الذي ترك منصبه في المصرف المركزي عام ٢٠٠٦، في شهادة أدلى بها أمام الكونجرس بواشنطن إن الأزمة أصابته بالذهول. وأضاف المسؤول المالي الأمريكي الأسبق أن قطاع الإسكان الأمريكي لن يتعافى قبل مضي «أشهر عديدة». ويشير منتقدو جرينسبان إلى أنه كان بإمكانه تفادي الأزمة الراهنة لو كان شدد الأنظمة التي تتحكم بنشاط السوق.

تقرير: البحرين تمضي في صفقة

الغاز مع إيران برغم القلق الأمريكي

نقلت صحيفة «فايننشال تايمز»، في تقرير لها من المنامة، قول البحرين إنها تعتزم المضي قدماً في خطط شراء الغاز الطبيعي من إيران على الرغم من القلق الأمريكي تجاه الصفقة. وقال الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، وزير خارجية البحرين، للصحيفة إن المفاوضات مع طهران حول استيراد مليون قدم مكعبة من الغاز يومياً «مهمة جداً وحقيقية». وأشارت الصحيفة إلى أن المراقبين يبدون شكوكاً في أن الصفقة ستتم. وأضافت أنهم يشيرون إلى أن السياسات الإقليمية قد لا تسمح للصفقة بالاكتمال، كما يشيرون إلى اعتماد البحرين على أمريكا والسعودية التي تربطها علاقات ضعيفة بطهران. وأشارت الصحيفة إلى أن البحرين تواجه أزمة في الغاز الطبيعي الذي يتوافر في المنطقة لدى كل من قطر وإيران. وقالت الصحيفة «برغم ذلك تشعر البحرين التي تسكنها أغلبية شيعية بالقلق مثل باقي دول الخليج العربية تجاه النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة». وقال وزير الخارجية البحريني في تصريحاته للصحيفة «هل نترك أنفسنا لمخاطرة ألا يكون لدينا طاقة كافية لإدارة بلادنا؟ لا لن نفعل ذلك، وإيران جارتنا، ويجب أن نبلغ الإيرانيين بأن هناك صفقة». ونقلت قوله إن واشنطن أثارت تساؤلات حول الصفقة لكن رد البحرين تمثل في أن المملكة تحتاج إلى الغاز من أجل الرخاء الاقتصادي.





ماكين يهاجم سياسات بوش ويحمّله مسؤولية أي خسارة للجمهوريين

الأمريكية، إذ واجه أوباما تحدياً تلو الآخر، وأفلح خلالها في إحياء حلم الأمل والتغيير، بما يوحي بقدرته على صياغة الإجماع السياسي المطلوب من أجل إيجاد حلول لمشكلات البلاد. أما منافسه الجمهوري السيناتور، جون ماكين، فقد أدار حملته بأسلوب السياسة التقليدي القائم على الانقسام الحزبي وحرب الطبقات، وحتى إشارات عنصرية، وجاء اختياره نائبة غير مستعدة لتولي المنصب ليؤكد سوء اختياره، ويهدد بتشويه إنجازاته السياسية طيلة ٢٦ عاماً بالكونغرس. ثم تناقش الافتتاحية النقاط التي ركز عليها أوباما في حملته الانتخابية، ودفعت الصحيفة إلى دعم توليه الرئاسة، فبالنسبة إلى الاقتصاد، يجد النظام المالي الأمريكي نفسه ضحية لأعوام من السياسات الجمهورية المضادة للضرائب، التي ثبت فشلها وبرغم ذلك ما زال ماكين مؤمناً بها؛ بينما يؤمن أوباما بضرورة الإصلاح لحماية الأمريكيين والاقتصاد الأمريكي، وذلك بتعديل نظام الضرائب ليدفع الأغنياء المزيد، بينما يستفيد العمال. ثم تنتقل الافتتاحية إلى الأمن القومي، الذي يؤرّق الشعب الأمريكي والجيش كذلك. فقد أهملت إدارة بوش الحرب في أفغانستان بشكل متعمد، وتورطت في حرب غير ضرورية في العراق، استنفدت الكثير من الجهد والأرواح والأموال. ومن ثم لا بد من إنهاء حرب العراق وتحويل الانتباه إلى أفغانستان قبل أن تزداد الأوضاع تدهوراً، وهذا ما يدعو إليه أوباما، بينما لا يزال ماكين يصر على «النصر» الذي لم يوضح معناه ولا المقصود به. وفي ذلك تذكّر الافتتاحية كيف عارض أوباما حرب العراق منذ البداية، وكيف قدم خطة للانسحاب المنظم للقوات الأمريكية، وكيف حذر من أنه لن يكون هناك قوات كافية للفوز في أفغانستان ما لم تنسحب القوات الأمريكية من العراق أولاً، وكلها أدلة على حسن تقديره للأمور، والذي اتضح أكثر مع اختياره السيناتور جوزيف بايدن، نائباً له، للاستفادة من خبرته الطويلة في السياسة الخارجية، على خلاف اختيار ماكين غير الموفق لساره بالين، حاكمة ولاية أسكا. ومن ناحية أخرى، ترى صحيفة «نيويورك تايمز» أن أوباما هو القادر على تحسين صورة أمريكا في الخارج، ليس لكونه أول رئيس أسود فحسب، وإنما لأنه يريد إصلاح الأمم المتحدة. بينما ينظر ماكين للعالم من منظور بوش، وكأن العالم مقسوم إلى أصدقاء وأعداء.

انتقد المرشح الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأمريكية، جون ماكين، بشدة إدارة الرئيس بوش وسياساته، وذلك خلال مقابلة مع صحيفة «واشنطن تايمز»، التي قالت إنه من الممكن أن تؤدي شعبيته الهابطة إلى خسارة انتخابية كبيرة للحزب الجمهوري. وهاجم ماكين، في المقابلة، بوش وسياسته المالية التي أثمرت ديوناً للأجيال المقبلة، واتهمه بالفشل في توفير الأموال بعد توسيع الرعاية الصحية، وسوء استخدامه السلطة. وقال ماكين إن سياساته وطريقة تناوله القضايا كانت ستكون مختلفة لو كان هو الرئيس. وتأتي تعليقات ماكين بعد أن حاول النأي بنفسه عن بوش في المناظرة التلفزيونية الأخيرة بينه وبين المرشح الديمقراطي لانتخابات الرئاسة، باراك أوباما. وقال ماكين إن «الإنفاق، وطريقة تنفيذ الحرب في العراق، وتنامي حجم الحكومة، وترك ١٠ مليارات من الدين للأجيال المقبلة، وديوننا للصين البالغة ٥٠٠ مليار دولار، والفشل في تعزيز الأجهزة التنظيمية المالية التي اعتمدت في ثلاثينيات القرن الماضي وليس القرن الحادي والعشرين وتحديثها، والفشل في معالجة الاحتباس الحراري، هي من بين القضايا العالقة التي ستركها بوش للرئيس الجديد». ورفض ماكين، وفقاً للصحيفة، فكرة الفوز في الانتخابات بناء على عدم تصويت ناخبين أمريكيين لمرشح رئاسي من أصل إفريقي.

«نيويورك تايمز» تدعم أوباما رئيساً لأمريكا

نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» افتتاحية تحت عنوان «باراك أوباما للرئاسة»، استهلتها بقولها إن المبالغة هي أحد مظاهر الانتخابات الرئاسية، ولكن مستقبل البلاد هذا العام يعتمد على الاتزان، إذ إن الولايات المتحدة أنهكت بعد ثماني سنوات من سياسات الرئيس بوش الفاشلة، حتى إنه سيورث الرئيس القادم حربين، وصورة مشوهة للبلاد في الخارج، وحكومة غير قادرة على مساعدة مواطنيها وحمايتهم من أخطار الكوارث الطبيعية، أو من الأزمة الاقتصادية وما سترتب عليها من فقدان السكن والعمل والمدخرات. ومن ثم ترى الافتتاحية أنه في ظل الظروف الصعبة الراهنة لا يكون اختيار الرئيس المناسب صعباً، ولا سيما بعدما أثبت السيناتور باراك أوباما، بعد عامين من مواجهة قسوة الحملة الانتخابية، أنه الأجدر بأن يكون الرئيس رقم ٤٤ للولايات المتحدة

